تابع الفصل السادس
تمويل التنمية الاقتصادية

٢) التدفقات المالية الاجنبية

وتضم التدفقات المالية الاجنبية المساهمة في تمويل التنمية ثلاث اقسام رئيسية: القروض بأنواعها والاستثمار الأجنبي المباشر والمنح.

ويمكن ايضا تقسيم التدفقات المالية الاجنبية الى قسمين بحسب مصادرها حيث تكون تدفقات خاصة اذا كان مصدرها مؤسسات مالية خاصة وتكون عامة اذا كان مصدرها حكومات او منظمات دولية وسواء اكانت الاخيرة في شكل قروض او منح (معونات)لأعلى ان الامم المتحدة تستخدم تعريفا للمعونات الاقتصادية يتسع ليضم الى جانب المنح الرسمية الخاصة والتي لا يقابلها التزام من قبل الدولة الممنوحة القروض طويلة الاجل غير الأغراض العسكرية من الحكومات او المنظمات الدولية.

ويضم النظام المالي الدولي قنوات تمويل مباشرة مثل القروض الرسمية والمعونات الثنائية والاستثمار المباشر وقنوات غير مباشرة من خلال المؤسسات الوسيطة كالبنك الدولي وبنوك التنمية الاقليمية والمصارف التجارية ويجرى من خلال النظام المالي الدولي انتقال الموارد المالية من الدول ذات الفائض الى الدول المقترضة او المتلقية فينظم الية المدفوعات بين الاطراف وينشئ انواعا مختلفة من الاصول او الخصوم وتسهيلات الاقراض التي تناسب تفضيلات المقترض والمقترضين ويساعد النظام المذكور بذلك على انسياب الاموال فيما بين دول العالم يحقق اكفا تخصيص للموارد فى الاستخدامات على مستوى العالم ويساند دعم جهود التنمية في الدول النامية ذات العجز.

وقد تطورت تدفقات راس المال دوليا نحو الدول النامية عبر مراحل ثلاث من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان :

الاولى : مرحلة سادتها اساسا التدفقات الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وقد لعبت المساعدات الرسمية من جانب الحكومات والمنظمات الدولية دورا رئيسيا في هذه الفترة التي امتدت حتى اواخر الستينات .

اما المرحلة الثانية فقد تميزت بابتكار المؤسسات المصرفية لأساليب تمويل جديدة لتمويل عجز موازين المدفوعات في شكل سندات دولية كما توسعت المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي والمؤسسات المالية متعددة الاطراف – في عمليات الاقراض وانخفضت الاهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة وغطت هذه المرحلة عقد السبعينيات واوائل الثمانيات.

ثم اتت المرحلة الثالثة (او الحالية) اعتبارا من عام ١٩٨١ التي شعر فيها المقرضون بعجز الدول النامية من المقترضين عن سداد قروضها وصاحب ذلك ضغط الدول الصناعية لميزانياتها وتقليص مساعدتها المالية الخارجية وخفضت دول الاوبك البترولية هي الاخرى معوناتها في ظل ظروف تضاؤل الفوائد لديها وانخفاض اسعار البترول.

ونعرض للتدفقات المالية الاجنبية الخاصة يليها التدفقات العامة كمصادر لتمويل التنمية

أ-الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتأخذ تلك التدفقات من رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة طويلة الاجل اما شكل استثمارات مباشرة يديرها المستثمر الأجنبي مباشرة وأما استثمارات مالية غير مباشرة عبارة عن قروض.

اما الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية فيلاحظ انه يتركز في مجالات الانتاج الاولى لأغراض التصدير وكذا الخدمات المباشرة المتصلة بذلك الانتاج كالتسويق والتمويل والنقل وبالنظر الى ان تخصص الدول النامية غالبا في الانتاج الاولى كان مدفوعا بتوجيه الدول الصناعية لنمط تقسيم العمل الدولي فيما يحقق مصالحها من منطلق سيطرتها على العلاقات الاقتصادية الدولية فان اعتماد الدول النامية على بالاستثمار الأجنبي المباشر – في هذا الاطار – لتمويل التنمية يصبح وضع مشكوك في فعاليته لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور تلك الدول .

خاصة وان المستثمرين الاجانب لم يحرصوا على ارتقاء الاستثمار في النشاط الصناعي بتلك الدول بل كرسوا اهتمامهم على ما يخدم مصالح الدول الصناعية الوافد فيها المشروعات لإمداد تلك الدول بالمواد الخام اللازمة لصناعاتها وفتح اسواق لمنتجاتها الصناعية في الدول التابعة وكان الدافع الأساسي لتلك الاستثمارات هدف الربح وتركيمه واستقطابه لتحويل اكبر قدر منه للدول الام بما قد يتضمنه هذا من استنزاف موارد الدول النامية واستهلاك خصوبة تربتها ودون رعاية او اهتمام بتنمية النشاط الصناعي او بتحقيق اهداف التنمية لصالح اقتصاديات الدول المتلقية لتلك الاستثمارات الاجنبية.

وادت هذه الممارسات للاستثمار الأجنبي في الدول النامية الى تعميق اوضاع التبعية الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الصناعية المسيطرة وبين الدول النامية كاقتصاديات تابعة كما ادت الى الابقاء على الاختلال الهيكلي القائم للأبنية الانتاجية في الدول النامية مع بروز ظاهرة الازدواجية في النشاط الاقتصادي كما سلف بيانه فضلا عن عدم اسهام مشروعات الاستثمار الأجنبي كما راينا في توفير المزيد من فرص العمل للقوة العاملة الوطنية والنهوض بمستوى كفاءتها وخبرتها.

على ان مثالب وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تنفى اهميته وامكانية الافادة منه في سد جانب من الفجوة الناشئة من قصور موارد التمويل عن الوفاء بمتطلبات الاستثمارات الإنمائية بل ان العديد من استراتيجيات التنمية الاقتصادية بحرص في الوقت الحاضر على تشجيع وفود الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في انشاء المشروعات الانتاجية التي تساعد على الاسراع بمعدل التكوين الرأسمالي واشباع احتياجات الطلب المحلى والنهوض بمستوى الإنتاجية واستيعاب فنون واساليب الانتاج الحديثة.

ومن اهم وسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي مح الحوافز الضريبية وتنظيم حماية حقوق الملكية وعقد الاتفاقات التي تتعهد بمقتضاها الدولة المضيفة بعدم التأميم او مصادرة ممتلكات المشروعات الاجنبية الا بعد فترة مناسبة ومع سداد التعويض العادل ومنع خضوعها للازدواج الضريبي وكذا تحسين المعاملة القضائية والادارية لتلك المشروعات.

ومن جهة اخرى تنهج ادارة التنمية الاقتصادية في الدول النامية في الوقت الحاضر لتوجيه مسار الاستثمارات الاجنبية لديها للترحيب ومنح الاولوية للمشروعات التي تخدم اهداف الخطة القومية للنهوض بالطاقة الانتاجية وتنويع انشطة الانتاج ورفع مستوى التقدم الفني مع الحيلولة دون تسرب الفائض الاقتصادي للخارج واستنزاف الموارد الوطنية او سوء استخدامها والحيلولة دون المنافسة الضارة بين الاستثمار الأجنبي والمشروعات الوطنية حماية للصناعات الناشئة مع استثمار القطاع العام الوطني ببعض قطاعات الانتاج او الصناعات الحيوية كالمرافق العامة والصناعات الاستراتيجية التي ترى الخطة قصرها على المشروعات الوطنية سواء من القطاع العام او الخاص.

واما الاستثمارات المالية الاجنبية غير المباشرة فتتمثل في القروض التي يمكن تحصل عليها الدولة من مصادر اجنبية ورغم اهمية تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق هذا المصدر فان حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر – الوافد للبلدان النامية وقد تضاءل في الآونة الأخيرة كما تكتشفه الكثير من الصعوبات التي تحول دون الاعتماد علية في الوقت الحاضر بتلك الدول رغم الاتجاه المتزايد لاستخدام السندات على مستوى النظام المالي الدولي.

قروض طويلة او متوسطة الاجل منذ الازمة العالمية الكبرى في بداية الثلاثينات وذلك لأسباب اهمها عزوف الافراد والمؤسسات عن شراء السندات الاجنبية وتقييد خروج راس المال من جانب الدول المصدرة له احيانا حظر نشاط الاقراض الخارجي على المؤسسات المالية والافراد لديها يضاف الى ذلك عدم وجود اسواق مالية نشطة بالدول النامية يجرى فيها تداول السندات والاوراق المالية هذا فضلا عن ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الطويلة والمتوسطة الاجل والاتجاه السائد الان نحو التوسع في الاقراض بأسعار معومة سواء في اسواق النقد او اسواق المال (السندات) وذلك توقيا للتقلبات الدورية الشديدة لتوقعات تزايد معدلات التضخم.

وعلى اية حال فان على الدول النامية ان تقوم بترشيد الحصول على التمويل الخارجي من تلك القروض بالاختيار الملائم لمصادر التمويل وبحسب قدرتها على السداد وعليها ان تعمل على تنويع محافظ اوراقها المالية مع ضرورة التوفيق بين التكلفة والمخاطرة حيث يساعد تنويع الخصوم على تلاقى التعرض لتوقف التدفقات او ارتفاع تكلفة القروض ومن بين اشكال التنويع العملات المسماة بها القروض لتقليل مخاطر تقلبات اسعار الصرف وكذا تنويع اسعار الفائدة المستحقة على القروض ما بين اسعار فائدة ثابتة واسعار مخصومة لتخفيف مخاطر التقلب وتنويع اجال الاستحقاق ما بين قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل فضلا عن تنويع التدفقات التمويلية ما بين قروض نقدية وراس نال في شكل اسهم.

ب- ائتمان التصدير :

من بين ادوات التمويل الدولي المستخدمة ائتمان التصدير الذى يمنح من منتجي او مصدري السلع الصناعية او احد المؤسسات المصرفية او وكالات ائتمان التصدير لتمويل صفقات الصادرات من السلع الإنتاجية كالآلات وتجهيزات المصانع ومعدات النقل وقد يأخذ ائتمان التصدير صورة:

أ-تسهيلات الموردين التي يقدمها المصدرين المشترين لتسير الدفع . او :

ب-ائتمان المشترين التي يقدمها ظرف اخر غير المصدر كالبنوك الى المشترين مباشرة.

وقد اصبح ائتمان التصدير يحتل مكانا هاما يفوق الاقراض المصرفي العادي في تمويل استيراد السلع الانتاجية في صفقات ضخمة نحو الدول النامية.

وبدا استخدام ائتمان التصدير في اواخر السبعينيات من قبل الدول الصناعية ومصدريها بهدف تنشيط تسويق الصادرات من السلع الصناعية وبشروط معتدلة ميسرة غير ان تلك الشروط واسعار الفائدة قد تطورت بعد ذلك فأصبحت تكلفته معادلة لتكلفة وشروط القروض المصرفية العادية خاصة في ظل التنظيم الحالي له من قبل دول منظمة التعاون والتنمية الاوربية بهدف منع المنافسة الضارة في استخدامه وتدهور اسعار الفائدة حيث اخذ ذلك التنظيم صورة تكتلات احتكارية من جانب الدول الصناعية .

ويؤخذ على توسع الدول النامية في استخدام ائتمان التصدير ما ادى اليه من اسراف في الاقتراض وارتفاع تكلفة استراد المنتجات الصناعية واثقال كاهل الدول المذكورة بعبء الديون فضلا عن الخروج احيانا عن الغرض الذى لجات من اجله الدول النامية لاستخدام ائتمان التصدير في تمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل.

وعلى الرغم من تعاظم الاهمية النسبية لائتمان التصدير كمصدر تمويلي للتنمية كفى الدول النامية الا انه اصبح يتسم بالتقلب كما بدا تدفق هذه الائتمانات بوجه عام في التدهور في بداية كالثمانيات كذلك اصبح من الصعب على الدول النامية متوسطة كالدخل الحصول على هذا الائتمان نسبة لما تعانيه تلك الدول من صعوبات في السداد واعباء خدمة ديونها.

وقد اضحى استخدام ائتمانيات التصدير كمصدر تمويلي إنمائي يحتاج الى ترشيد من جانب الدول الصناعية لإتاحته بصفة منتظمة وبأسعار فائدة وشروط تناسب ظروف الدول النامية كما يتطلب توفير قاعدة كافية من البيانات والمعلومات عن برامج التكيف الهيكلي وخطط الاستثمار لدى الدول النامية لتحديد اولويات التمويل بها.

ت-تدفقات التنمية الرسمية من غير المنظمات الدولية:

وقد بدا نشاط التمويل الدولي للتنمية والتعمير خارج اطار المنظمات النقدية الدولية – في اعقاب الحرب العالمية الثانية – بمشروع مارشال الذى طرحته الولايات المتحدة الامريكية في الفترة من ١٩٤٧- ١٩٥١ في شكل منح لإعادة تعمير اوروبا بعد الحرب ثم شاع منذ بداية الخمسينات تقديم وسائل التمويل الدولي للدول النامية لمساعدتها على تحقيق التنمية وذلك في صورة منح وقروض ميسرة وقروض عادية بالشروط التجارية .

وكانت الصورة الغالبة هي برامج المعونة الثنائية الجارية مثل النقطة الرابعة الأمريكي عام ١٩٥١ ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لتوفير القروض الميسرة طويلة الاجل للمشروعات عام ١٩٥٧ ولجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية عام ١٩٦١.

على ان هدف معاونة الدول النامية على القيام بأعباء التنمية من جانب الدول الصناعية المانحة غالبا ما يقترن اما بأهداف سياسة وامنية وتجارية لصالح الدول المانحة او هدف النهوض بمستوى طلب الدول النامية على صادرات الدول الصناعية.

كذلك كان من مصادر تلك المساعدات الرسمية للدول النامية ما تقدمه منظمة الاوبك. وقد سبق لهيئة الامم المتحدة ان حددت هدفا لعقدي التنمية الثاني والثالث يوصى الدول المتقدمة بتقديم ٠.٧% من ناتجها القومي.

على ان الملاحظ هو فتور عزيمة الدول المتقدمة نحو الالتزام بتنظيم مساعداتها الرسمية للتنمية حيث لم تلتزم بعض الدول الغربية بتحقيق هدف الامم المتحدة المشار اليه بعالية وبرغم ان الموارد التمويلية الخارجية للدول النامية من المساعدات الرسمية لا تمثل حتى الان سوى نسبة ضئيلة من جملة احتياجاتها فإنها تتجه منذ ١٩٨٠ للتضاؤل وتتصف بالجمود.

كما يعيب تدفقات المعونات الاجنبية سوء وانعدام العدالة في توزيعها على الدول المتلقية فضلا عن عدم انتظامها وغموض شروطها في كثير من الاحوال وتقييم توجيهها لمشروعات معينة او احاطتها بشروط تتضمن تدخلا في حرية الدول الممنوحة في استخدامها وفقا لأهداف التنمية لديها.

ومن جانب الدول المتلقية لوحظ في كثير من الحالات سوء استخدام التدفقات الرسمية من المعونات والقروض السهلة ،وقد تأخذ التدفقات الرسمية للتنمية شكل مساهمة في تمويل الواردات من الآلات والسلع الانتاجية عن طريق ائتمان التصدير السابق الاشارة اليه حيث تكون حكومة بلد المصدر هي المقرضة او ضامنه القروض والمؤمنة عليه.

ونلخص الجوانب السلبية للمعونات في التالي:

١.المعونات المقيدة (TIED AID)

تلتزم الدول المتلقية للمعونة المقيدة توجيهها إلى شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة فكانت المعونات المقيدة تشكل ٢٥% عام ١٩٧٢ وزادت لتبلغ ٦٦% في نهاية القرن الماضي وقد كانت معظم معونات اليابان من هذا القبيل.

كانت معظم المعونات تخضع لقيد مزدوج (DOUBLE TIED) فبالإضافة لضرورة إنفاق المعونة على سلع الدول المانحة فإنه يجب توجيهها إلى مشروع معين و يرجع هذا لأن الدول المانحة للمعونات تعتبرها بمثابة صادرات وهذا أمر له أهمية في توازن ميزان المدفوعات وهذا كثيرا ما يتعارض مع مصالح الدول الفقيرة، وعلى الأخص عندما تكون السلع التي تلتزم بشرائها ليست الأرخص أو الأجود، كما أن المصدرين وهم يعلمون أنه يتعين إنفاق المعونة على مجموعة من السلع، كثيراً ما يغالون في الأسعار أو يسلمون سلعاً أقل جودة مستغلين مركزهم الاحتكاري وتشير الإحصائيات إلى أن الدول المتلقية للمعونات تخسر من ١٥-٢٠% من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود.

٢.يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية، فالأمر الذي يطغي على الموضوعات الأخرى هو البحث عن المساعدات وليس الخوض في معركة التنمية.

٣.كثيرا ما يترتب على المساعدات فقدان مبدأ الاعتماد على الذات وعلى الأخص وأن المعونات تدعم القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.

٤.يعتقد البعض أن أثر المعونات على التقدم محدود ويصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي ولكن تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك وكثيراً ما يصل الأمر إلى أن تحل المساعدات محل الادخار المحلي.